



ملف العدد

دينامية الاقتصاد القروي ببلاد الكيف

* د. عبد السلام بوهلال

أستاذ باحث في الجغرافيا/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية- مكناس

مقدمة

لقد عمل السكان ببلاد الكيف منذ القديم على تنويع مواردهم الاقتصادية، فتعاطوا للزراعة والغراسة وتربية الماشية واستغلال الغابة، إلى جانب أنشطة أخرى كالحرف التقليدية، إلا أن تغلغل زراعة الكيف في المجتمع والتحولت التي واكبتها، على مستوى استعمالات الأرض وما رافق ذلك من تغيرات في كل مظاهر الحياة، قلل من الاعتماد على الموارد المتنوعة ووجه اهتمامات السكان بشكل مثير إلى "منتوج الكيف"، على الرغم مما يكتسي هذا الاهتمام من مغامرات تمس كل ما يتصل بهذه النبتة، زراعة وتسويقا. فقد عمل الفلاح على تسخير جل جهده ووقته لخدمة هذه النبتة، وجرب كل الوسائل الممكنة من أجل الرفع من مردوديتها، في جميع مراحل إنتاجها رغم قساوة الظروف الطبيعية، وبهذا هيمن النشاط الفلاحي الأحادي على كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

من هذا المنطلق سوف نتطرق لموضوع دينامية الاقتصاد القروي لبلاد الكيف، من خلال نقطتين أساسيتين:

أهمية النشاط الفلاحي ببلاد الكيف ومراحل تطوره؛



الأنشطة غير الفلاحية كمصدر لتنويع دخل الفلاح.

1. تطور النشاط الفلاحي ببلاد الكيف وأهميته

يعتبر القطاع الفلاحي أهم قطاع اقتصادي بالمجال، بل يكاد يشكل مورد العيش الوحيد للسكان، ويعتمد هذه الأهمية من اعتماده على "نظام الزراعة الأحادية: الكيف" التي لها ريع مرتفع.

فكيف أضحت لزراعة الكيف هذه الأهمية؟ وما هي العائدات التي يجنيها السكان من ورائها؟

لقد تطور الاقتصاد الفلاحي ببلاد الكيف عبر مرحلتين أساسيتين:

1. المرحلة الأولى مرحلة ما قبل 1975

تميزت الفلاحة خلال هذه الفترة بمجموعة من المميزات من أهمها:

أ. على مستوى الزراعة

كان الفلاحون يزاولون الزراعات المعاشية، حيث كانت « تزرع الحبوب كالقمح والشعير والذرة والقطاني كالحمص والعدس والجلبان والفلول بالإضافة إلى الخضراوات »⁽¹⁾. وكان مولييراس شهد على ممارسة السكان لهذه المزروعات منذ أواخر القرن 19 ويقول: « يزرع القرويون هذه المساحات الصغيرة بالفلول والعدس والحمص والشنتية (الشعير)، وقليل من الحبوب للاستهلاك الذاتي على الخصوص... كما أنهم يقومون بزراعة الكيف »⁽²⁾.

كما أن حضور مطاحن الحبوب التقليدية التي تشتغل بالمياه الجارية في الدواوير، تدل على أن زراعة الحبوب كانت متجذرة في المجال، وهي التي كانت تتسبب باقي المزروعات.



أما زراعة الكيف فكانت لا تشغل إلا مساحات ضئيلة جداً، ولم تشكل إلا ثلث دخل الفلاحين⁽³⁾ وكان الكيف يباع خاماً على شكل "باقة" يصطلح عليها محلياً بـ"المشموم"، يتراوح وزن المشموم الواحد ما بين 0.7 و 0.8 كلغ⁽⁴⁾.

ورغم أهمية الزراعات المعاشية فمردوديتها كانت ضعيفة جداً.

جدول رقم (1): مردودية المزروعات بمنطقة كتامة سنة 1977

المزروعات	الشعير	القمح الصلب	القمح الطري	العدس	الفاول	الجلبان
المردودية (القطار/ الهكتار)	4.7	5.3	4.3	2.5	3.9	2.4

المصدر: بودواح 'محمد (2002): دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وآفاق التنمية في جبال الريف، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافية كلية الآداب الرباط، ص 146.

ب. على مستوى الغراسة

عمل السكان على غراسة أشجار مثمرة متنوعة كالتين والزيتون والعنب اللوز والليمون..، وأشجار أخرى ذكرها موليراس مثل الخوخ والمشمش منذ القديم، وتأكيد على أن السكان كانوا يتوفرون على مهارات عالية في الغراسة⁽⁵⁾، مما يدل على مكانتها المتميزة ضمن الاقتصاد القروي بالمجال.



صمود المطاحن التقليدية بمنطقة "صنهاجة سراير"

مطاحن مائية تقليدية للحبوب بدوار إعطارن



مطحنة مائية تقليدية للحبوب بدوار بني عيسي



مطحنة تقليدية للزيتون بدوار الساحل



مطحنة مائية تقليدية للحبوب بدوار الساحل



مطحنة يدوية تقليدية للحبوب بدوار تملوكيت



المصدر: العمل الميداني



كان Maurer حدد نسبة المساحة المشجرة من مجموع مساحة الأراضي الفلاحية، بحوالي 77% بجماعة عبد الغاية السواحل و 55% بجماعة كتامة⁽⁶⁾.

كل هذا يدل على الأهمية الكبيرة التي أعطاها السكان المحليين للغراسة منذ زمن بعيد، والتي كانت تشكل ركيزة أساسية في نظامهم الفلاحي.

ج. على مستوى تربية الماشية

كان لتربية الماشية أهمية قصوى في المنطقة لا يقل عن الغراسة والزراعة، وكانت تقوم على أساس نظام رعي مضبوط يدعى "الدولة"⁽⁷⁾، وهو نظام تتخبط فيه بعض الأسر المشكلة للدوار، ويستمر طيلة فصول السنة باستثناء الشتاء، هذا النظام هو اتفاق بين مجموعة من الأسر المكونة للدوار، من أجل رعي القطيع بالتناوب كل يوم. وتنتدب كل أسرة حل دورها بعض أفراد أسرها للقيام بالمهمة، والصعود بالقطيع للجبل من الصباح إلى المساء، وفي اليوم الموالي تتكفل أسرة أخرى بالقطيع وهكذا دواليك. يصف الباحث مورير هذا النظام بقوله "يغادر الراعي الذي يقود القطيع المكون من الماعز والأبقار العجول طيلة النهار.. وكان لكل دوار مسيرته"⁽⁸⁾.

فهذا النظام كان يشهد على روح التضامن والتآزر بين أفراد الدوار من جهة، وكذا على طريقة تنظيم الوقت وتوزيع الجهد من جهة أخرى.

ورغم ذلك، فمردودية القطيع كانت هزيلة "عجل واحد يباع كل خمس سنوات"، ومردودية الحليب لا تتعدى نصف لتر في اليوم بالنسبة لكل بقرة حلب⁽⁹⁾...

تميز الاقتصاد الفلاحي في هذه المرحلة بكونه اقتصاد معاشي، يعتمد أساسا على الزراعات المعاشية والغراسة والرعي، مردوبيته كانت جد ضعيفة. ولقد وصف الأستاذ بودواح اقتصاد هذه المرحلة "بالاقتصاد المغلق"⁽¹⁰⁾.

لكن الاقتصاد الفلاحي ببلاد الكيف سيعرف تحولات عميقة ابتداء من سبعينيات القرن الماضي مست مختلف مكوناته.



2. المرحلة الثانية مرحلة ما بعد 1975 : تركيز الاهتمام على زراعة الكيف وإهمال تربية الماشية والغراسة

منذ سبعينيات القرن الماضي، سيُشرع في "تصنيع" الكيف واستخراج مجموعة من المشتقات أبرزها مسحوق "الشيرا"، الذي عرف رواجاً منقطع النظير داخل المغرب وخارجه.

هذا الطلب المتزايد سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الكيف بشكل كبير، وبالتالي ستتحسن مداخيل الفلاحين الذين سيوسعون مساحاته بشكل تدريجي، على حساب الزراعات المعاشية والأشجار المثمرة في المرحلة الأولى، ثم على حساب المجالات الغابوية في المرحلة الثانية، إلى حد اعتماده "كزراعة أحادية"⁽¹¹⁾ في حقولهم الزراعية.

وقد عمل الطلب الداخلي والعالمي على الكيف على الرفع من ريعه مما أدى إلى ارتفاع ثمنه.

جدول رقم (2): تطور ثمن الكيف الخام بكتامة ما بين 1955 و 2017

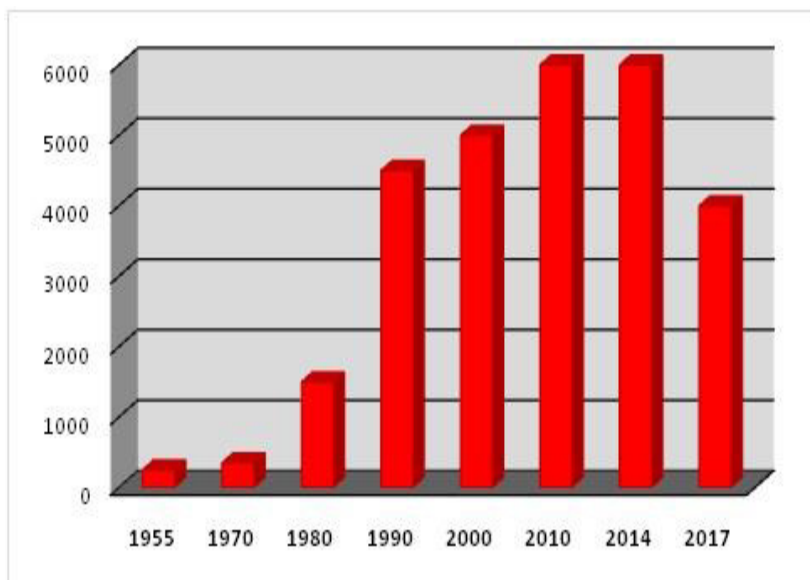
السنوات	1955	1970	1980	1990	2000	2010	2014	2017
	*	**	**	**	***	***	***	***
ثمن القنطار بالدرهم	250	350	1500	4500	5000	6000	6000	4000

المصدر:

* Maurer.G (1968) : Les paysans de hut Rif central, RGM n°14p57

**بودواح 'محمد (2002): مرجع سابق ص165

***البحث ميداني



شكل رقم (1): تطور ثمن قنطار الكيف بالدرهم ما بين 1955 و 2017

يمكن أن نسجل مجموعة من الملاحظات حول تطور ثمن الكيف من أبرزها:

ثمن القنطار الواحد من الكيف كان منخفضاً ما بين 1955 و 1970، لأنه كان يسوق خاماً بدون تصنيع.

عرفت أثمان الكيف زيادة هامة ما بين 1970 و 1980، من 350 إلى 1500 درهم بنسبة 328.57%، ويعزى ذلك إلى كون الكيف بدأ يخضع للتصنيع واشتداد الطلب على المشتقات المستخرجة منه.

الطلب المتزايد سواء كان داخلياً أم خارجياً على الكيف، سيجعل ثمنه يزيد في الارتفاع ما بين 1980 و 2000، حيث سيصل ثمن القنطار الواحد إلى 5000 درهم قبل أن يستقر في 6000 درهم ما بين 2010 و 2014. ليشهد ثمن القنطار بعد ذلك تراجع الثمن إلى حدود 4000 درهم سنة 2017؛ أي: أن نسبة الانخفاض بلغت 33.33% ؛ ويمكن تفسير ذلك بتراجع الطلب الخارجي



والداخلي على المنتج، مما أدخل المنطقة في ركود اقتصادي حاد ينذر بانعكاسات اجتماعية خطيرة على المجال برمته.

هذه العائدات هي التي وجهت الفلاحين إلى التخلي عن الزراعات المعاشية، وإهمال الأشجار المثمرة والرعي واعتماد الكيف كزراعة أحادية، ليبقى بذلك المورد الرئيس للسكان، رغم الحضور الهامشي للأنشطة الأخرى.

II. هامشية الأنشطة غير الفلاحية ببلاد الكيف

1. أهمية الأنشطة غير الفلاحية بالأرياف المغربية

أمام العجز الذي أسمى عليه القطاع الفلاحي في المغرب، والذي أصبح غير قادر على استيعاب ودمج كل الموارد البشرية، التي تدير مختلف أشكال الإنتاج الفلاحي المتواجد بالوسط القروي بالمغرب، لجأ السكان إلى نهج استراتيجية تمكنهم من تلبية حاجياتهم الأساسية وتدعيم خزينة الحياة الفلاحية، لهذا ابتكروا أنماط استغلال غير فلاحية لتحقيق ذلك⁽¹²⁾، بل أضحوا يضاعفونها سواء تعلق الأمر بالأنشطة غير الفلاحية الدائمة أو الموسمية⁽¹³⁾، حتى أصبح تعددها حقيقة العالم القروي المغربي⁽¹⁴⁾. فتضاعف بذلك عدد الأشخاص بالمغرب المزاولين لهذه الأنشطة منذ 1960، كما أن حصتهم بالنسبة لمجموع الساكنة النشيطة قد ارتفعت من 17% إلى 23% خلال 34 سنة الأخيرة⁽¹⁵⁾.

وتضم الأنشطة غير الفلاحية مجموع الأنشطة التي تمارس داخل الوسط القروي، إلى جانب المزروعات وتربية المواشي واستغلال الغابة، فالصناعة التقليدية والتجارة ومختلف أنواع الخدمات ظلت تشكل جزءا من المجتمع القروي واقتصاده⁽¹⁶⁾.

غالبا ما يكون وراء بروز الأنشطة غير الفلاحية محددان اثنان⁽¹⁷⁾:

- ضعف دخل الحياة الفلاحية يجعل رب الاستغالية يدفع ببعض أفراد الأسرة للعمل خارج الحياة، وفي هذه الحالة تأخذ هذه الأنشطة الطابع المعاشي؛
- تبني استراتيجية تراكم الرأسمال.



في كلتا الحالتين تساهم الأنشطة غير الفلاحية بشكل مباشر أو غير مباشر في تعبئة موارد محلية غير فلاحية، وتعد بذلك مصدرا من مصادر إنتاج الثروة لدى شريحة مهمة من الساكنة بالعالم القروي المغربي⁽¹⁸⁾.

2. مساهمة ضعيفة للأنشطة غير الفلاحية في دينامية الاقتصاد القروي بالمجال

أمام هذا الإجماع على تنامي الظاهرة بالمجال القروي المغربي، واعتبرها البعض ظاهرة عامة تشمل جل الأرياف المغربية⁽¹⁹⁾، إلا أن مجالات زراعة الكيف تشكل استثناء فالنشاط الفلاحي يسيطر على جميع المستويات⁽²⁰⁾، لهذا تصعب مقارنة حجم الأنشطة غير الفلاحية المتواجدة بهذه المجالات بنظيراتها مع باقي المجال المغربي.

جدول رقم (3): توزيع الأنشطة غير الفلاحية بجماعتي عبد الغاية السواحل وكتامة حسب الاستغلاليات

بدون نشاط غير فلاح	التجارة والخدمات	الإدارة	الصناعة التقليدية	مهن حرة	الصيد	آخر	المجموع
2134	42	20	4	2	1	54	ج عبد الغاية السواحل
1727	24	28	0	3	2	41	ج كتامة
3861	66	48	4	5	3	95	المجموع

المصدر: الإحصاء الفلاحي 1996

من خلال نتائج الإحصاء الفلاحي يتبين لنا إذا هزالة الأنشطة غير الفلاحية بالجماعتين فمن أصل 4083 استغلالية الموجودة بالجماعتين، نجد 221 فقط هي التي تعتمد على نشاطا غير فلاحيا أي 5.4%، مقابل 94.5% تعتمد بشكل كلي على الفلاحة.



هذه النتائج دعمتها نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004 والتي أفرت أن 95.7% من الساكنة النشيطة بجماعة عبد الغاية السواحل و 90.9% بجماعة كتامة تعتمد على النشاط الفلاحي.

لم تخرج نتائج البحث الميداني عن هذه الخلاصات:

جدول رقم (4): توزيع الأسر حسب عدد أفرادها المزاولين لأنشطة غير فلاحية بالدواوير المدروسة⁽²¹⁾

عدد الأنشطة		0	1	2	3	أكثر من 3	المجموع
الجماعات	الدواوير	%	%	%	%	%	%
ج عبد الغاية السواحل	تكوشت	93,13	4,58	2,29	0	0	6,87
	إزداد	76,74	16,28	4,65	2,32	0	23,25
	المجموع الجزئي	89,08	7,47	2,87	0,57	0	10,92
ج كتامة	تملوكيث	93,17	4,27	0	1,71	0,85	6,83
	أزاغار	83,33	16,67	0	0	0	16,67
	المجموع الجزئي	90,56	7,55	0	1,26	0,63	9,43
المجموع		89,79	7,51	1,5	0,90	0,30	10,21



هامشية حضور الأنشطة غير الفلاحية بالمجال أمر واضح، ففقط 10.21% من مجموع الأسر بالدواوير المدروسة لها بعض الأفراد الذين يزاولون نشاطا غير فلاحى، وما تبقى أي 89.79% من الأسر -رغم حجمها الكبير- لا يشتغل أي من أفرادها خارج إطار الحياة الفلاحية، ونسبة قليلة جدا يمتنهن أحد أعضائها نشاطا غير فلاحى، أما العائلات التي لها أكثر من فرد يشتغل خارج الفلاحة فنادرة الوجود بالمجال.

وتسجل أعلى نسبة من الأسر التي يزاول بعض أفرادها أنشطة غير فلاحية، بكل من دوار إزداد الواقع بجماعة عبد الغاية السواحل بنسبة 23.25%، ودوار أزغار المنتمي لجماعة كتامة بنسبة 16.67%، ويعزى ذلك لضيق محيط الدواوين وعدم كفاية ما تجنيه الأسر من زراعة الكيف لتلبية متطلباتها، مما يجعلها تدفع بأحد أفرادها للبحث عن دخل تكميلي خارج الحياة الفلاحية، وربما خارج المجال بمزاولة نشاط تجاري أو حرفي.

يبدو أن النشاط غير الفلاحى أمر غير مرغوب فيه بالمجال، فمن أصل 333 أسرة التي شملهم البحث الميداني، لم نعرث إلا على 41 شخص ينشطون خارج نطاق الفلاحة، بمعدل أقل من شخص واحد لكل تسعة أسر (22).

أما القطاعات التي تستقطب المزاويلين للأنشطة غير الفلاحية، فيأتي قطاع التجارة والخدمات كخيار أول، ثم قطاع الحرف كخيار ثاني يليهما قطاع الوظيفة العمومية، توزيع عدد المزاويلين للأنشطة غير الفلاحية يبقى شبه متوازن بين دواوير البحث الميداني، إذا أخذنا مجموع الأسر المكونة لها بعين الاعتبار.

إن اللجوء للأنشطة غير الفلاحية لدى السكان سيتقوى أكثر في السنين المقبلة، وبصفة خاصة بعد استنزاف مختلف طرق التكثيف الزراعي المتبع حاليا، للتغلب على تقلص نصيب الفرد من الأرض وارتفاع حاجيات الأسر وبسبب ركود تجارة الكيف بالمجال.



إذا كان خيار تنويع الأنشطة الاقتصادية يعتبر من المرتكزات الأساسية للتنمية بالعالم القروي⁽²³⁾، ويعمل على تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد القروي⁽²⁴⁾ (خلق أنشطة مدرة للدخل ولفرص العمل)، فالأمر يكتسي ضرورة ملحة ببلاد الكيف، فمن شأن تحفيز توجيه الاستثمارات إلى هذا الجزء من الوطن وإنشاء التجهيزات السوسيو-اقتصادية والمرافق الإدارية الضرورية، أن يخلق فرص شغل ستخفف لا محالة من تركيز اهتمام الإنسان على ما يدره القطاع الفلاحي، وبالتالي تخفيف ضغطه على الوسط الطبيعي.

خاتمة

يتضح إذن أن اقتصاد بلاد الكيف اقتصاد هش يرتبط أشد الارتباط بالمجال الفلاحي، ويتم اختزال الموارد الاقتصادية في العائدات التي يجنيها السكان من زراعتهم المفضلة "الكيف"، التي عرفت ازدهارا وتوسعا مجاليا بعد سبعينيات القرن الماضي، عندما أصبحت "تصنع" ويستخرج منها منتوج "الشيرا"، وتم إهمال باقي الموارد الاقتصادية الأخرى المتمثلة في الزراعات المعاشية والغراسية وتربية الماشية والصناعة التقليدية... ففقد المجال بذلك أحد أهم مكوناته الأساسية.

لقد ساهمت العائدات المرتفعة لزراعة الكيف في ظهور بنية تجارية يطغى عليها الطابع الاستهلاكي، وتجلى ذلك في تطور الأسواق الأسبوعية وبروز وحدات تجارية داخل الدواوير، وعلى جنبات الطرق كالمقاهي ومتاجر المواد الغذائية ومتاجر بيع مواد البناء.... ولم تحدث بالمجال بنيات تجارية وخدمائية منتجة تضعف من توجيه اهتمام السكان لزراعة الكيف من جهة، وتساهم في الرفع من مؤشرات التنمية من جهة أخرى، وحتى القطاع السياحي لم يتم استغلال المقومات التي يتوفر عليها والمتمثلة في جودة المناظر الطبيعية، لكون البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية المرتبطة به لازالت هزيلة جدا.



الهوامش

1- MAURER, G. (1968) : Les paysans de hut Rif central, RGM n° 14 p 48-49.

أنظر أيضا:

NOIN, Daniel. (1970) : La population rurale au Maroc, p52.

2- MOULIERAS, A. (1899) : Le Maroc inconnu ; tom I, Paris ; p 9.

3- ريمي لوفو(1985): الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة محمد بن الشيخ (2011)، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، ص125.

4- MAURER, G. (1968) : OP , cité p 55.

5- MOULIERAS, A. (1899) : Le Maroc inconnu, Exploration des djbala ; tom II ; Paris, p 96.

6- MAURER, G. (1968) : Les paysans de haut Rif central, RGM n° 14 p 36.

7- BOUDOUAH, M'hamed. (2005) : Evolution de l'économie rurale, ses différentes implications et perspectives du développement dans le Rif Central- Maroc », Université Chérif Idrisi, session de septembre. p 4.

8- MAURER, G. (1959) : Les pays rifains et pré-rifains Informations géographiques, n°4 p 169.

9- MAURER, G. (1968) : Les paysans de hut Rif central, RGM n° 14 p 52.

10- بودواح 'محمد(2002): دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وآفاق التنمية في جبال الريف، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافية كلية الآداب الرباط، ص145.

11- BOUDOUAH, M. (1990) : les conditions géographiques et la problématique de la monoculture « kiffique » ; Revue de la faculté de lettre, numéro spécial sur le rif l'espace et l'homme.



12- LAMRANI, N. (2000) :D'une pluriactivité de survie a une pluriactivité de maintien ou de développement. In la mise à niveau de l'agriculture et du développement rural; par L'Association Marocaine de l'agroéconomie, Rabat p. 238 -247.

13- CERED (1995) : Croissance démographique et développement du monde rural, p160.

14- JANNAN, L. (1996) : La pluriactivité des familles en milieu rural Marocain, Quelle approche ? Quelle interprétation. In développement des systèmes ruraux Chaouia et questions méthodologiques pour l'étude de l'espace rural au Maroc ; publication de FLSH Ben M'sick Casablanca ; p 10.

15- المجلس الوطني للشباب والمستقبل (2000): العولمة، التنمية القروية وتشغيل الشباب، ص42.

16- نفسه.

17- JANNAN, L. (1996) : op cit ; p 17/18.

18- GUERRAOU, D et autres. (1997) : Activités non agricoles et développement des zones rurales, Note à partir d'une enquête réalisée dans la région de Fès ; In les zones défavorisées méditerranéennes, sous la direction de Bernerd Roux et Drisse Guerraoui. P 298.

19- JANNAN, L. (1996) : op cit ; p 11.

20- بودواح 'محمد (2002). مرجع سابق، ص 229.

21- بوهلال عبد السلام 215، الموارد وآفاق التنمية المحلية بالريف الأوسط، حالة جماعتي عبد الغاية السواحل وكنامة، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا، كية الآداب القنيطرة، ص 99.

22- نفسه، ص 100.

23- وزارة الفلاحة والتنمية القروية (2000): استراتيجية 2020 للتنمية القروية، ص32.

24- مديرية إعداد التراب الوطني (2011): الاستراتيجية الوطنية للتنمية القروية:الرؤية، الحصيلة والآفاق، ص 35.